الواجب الذي هو الملزوم يحتاج الى الذي هو اللازم
وهو غلط وايضا اذا كان هناك علاقة موجبة التلازم
يكون واجب الوجود محتاجا اليها والا يلزم ان يكون
ذلك الواجب مستلزما للواجب الاخر من غير احتياج الى
تلك العلاقة فلا يكون هي سببا موجبا للاستلزام
وهو خلاف ما فرضناه فنقول ان اردتم باحتياج
الملزوم الى اللازم احتياجه في ذاته وتحققه فممنوع
وان اردتم به احتياجا اليه في ملزوميته فمسلم
لكن لا يلزم منه ما ينافي واجبية الواجب وانما يكون
كذلك ان لو لزم منه احتياج الواجب في ذاته
ووجوده الى غيره وهو ممنوع كيف وان الواجب مستلزم
لصفاته اللازمة لذاته مثل العلم والحيوة والقد
رة وغيرها مع انه ما لزم منه انتفاء واجبيته وهذا ظ
وعدم الملازمة ايضا محال لانه لو كان كذلك يلزم جواز
الانفكاك بينهما لانه لو لم يجز ذلك يلزم ثبوت الملازمة
بينهما

٢٦

بينهما واللازم باطل لان ما هو المقدر بخلافه واثبات ان
اللزوم فلان الملازمة عبارة عن امتناع الانفكاك بين
الشيئين وانما لم يجز الانفكاك بينهما يلزم ذلك الامتناع
بالضرورة والانفكاك فيما هو محال يحتاج لانه لا يأتي الا بان
يتحقق احدهما ولم يتحقق الاخر وذلك باطل لان واجب الوجود
لا يمكن عدمه ولو امكن لما كان واجبا وهو محال واذا كان الانفكاك
بينهما محالا فكذا جوازه لان جواز المحال محال وفيه اي في هذا
الدليل منع لطيف دقيق وهو ان يقال ان عنيت بجواز الا
نفكاك في قولك ان عدم الملازمة بين الواجبين يوجب جواز
الانفكاك بينهما جواز الافتراق هناك وهو وجود احدهما
مع عدم الاخر فلا نم ان اللازم من عدم الملازمة هو هذا
اي لا نم ان لو لم يكن بين الواجبين ملازمة يلزم جواز
الانفكاك بينهما بهذا المعنى لجواز ان لا يكون بين الشيئين
ملازمة مع ثبوتهما في الواقع بالضرورة كقولنا كلما كان
الانسان حيوانا كان الله موجودا وان عنيت به جواز

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)